واقع التنمية الريفية في الجزائر (السياسات – المشاكل – الآفاق)

عمرون هجيرة باحثة دكتوراه جامعة باتنة

ملخص:

إن مفهوم التنمية Development يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم التحديث Modernism حيث يعرف البعض التنمية بأنها عملية ملازمة للتحديث، ولازال الريف هو عصب أي مجتمع، وأن الوثبة الحضارية المرتقبة لابد أن تسند إلى ريف متقدم ومتطور، وهو ما يجعل التنمية الريفية واحدة من أهم الأهداف.

فالتنمية الريفية في مفهومها الأوسع هي تغير اجتماعي مخطط وموجه نحو الوصول لأفضل استثمار لموارد المجتمع بهدف وضع مستوى المعيشة المادية لأبنائه وتحسين نوعية حياتهم الثقافية والاجتماعية.

وتعتمد إستراتيجية التنمية الريفية في الجزائر على جملة من الآليات والأدوات والتي سوف نقوم بدراستها ومعرفة مدى تطبيقها على أرض الواقع وكذا مدى انعكاسها على المستويات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية...إلخ.

الكلمات المفتاحية: التنمية، المجمع الريفي،الريف، التنمية الريفية .

Résumé

Le développement est l'un des moyens qui mènent à la modernisation, si ce n'est la condition nécessaire de la modernisation, en ce sens que la campagne et le monde rural constituent le berceau, voire la base qui assure le développement et la modernisation du pays, ce qui fait du développement rural l'objectif essentiel qu'il faut atteindre pour assurer le développement du pays.

Le développement rural au sens large du terme signifie le changement social planifié et orienté vers l'objectif à atteindre, et ce par le biais de l'investissement des ressources du pays, afin d'assurer un niveau de vie acceptable pour sa population.

Cette stratégie du développement rural en Algérie se base sur un ensemble de moyens et de mécanismes, objet de cette étude, et leur mise en œuvre dans les divers domaines de la vie sociale, économique et culturelle.

Mots clés : développement, milieu rural, campagne, développement rural.

مقدمة:

إن من أهم القضايا التي شغلت فكر علماء الاجتماع وحظيت باهتمام رجال الحكم وصناع القرار وكذا المجتمع بكل فئاته هي قضية التنمية، والتنمية الريفية على وجه الخصوص ولعل ذلك راجع للأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع الذي يدفعنا إلى التطرق إلى

مفهوم التنمية الريفية، وبيان أهميتها وواقعها الحالي في الاقتصاد الجزائري والمستلزمات الضرورية لتأهيلها وتطويرها من أجل خلق مناصب شغل جديدة.

كما يجعلنا نتساءل عن مدى مساهمة إستراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة وتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، وعن مساهمة برامج التنمية الريفية المسطرة في الجزائر، وفي خلق مناصب شغل لتحقيق تنمية مستدامة ومن خلال الحصول على إجابة موضوعية.

تظهر أهمية هذا المقال في التركيز على أهمية المشاكل التي تحول دون تقدم التنمية الريفية باعتبارها قطاعا هاما وفعالا، إذا إذ لابد للحكومات المتعاقبة في الجزائر أن تقوم بالتخطيط الجيد والدراسة الملائمة لواقع الشغل في المجتمع الريفي الجزائري. وتعد إستراتيجية التنمية الريفية من البدائل التي تتماشى وتتلاءم مع طبيعة الاقتصاد الجزائري، وهذا يتطلب الوقوف على أهمية التنمية في الجزائر.

مفهوم التنمية:

"هي عملية تسند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث وبهذا المعنى فالمجتمع المتقدم يتميز بتطبيق التكنولوجيا والتساند الاجتماعي الواسع النطاق والتحضر والتعليم، الحراك الاجتماعي فضلا عن التوحدات الشعبية مع التاريخ، وبمعنى آخر فإن التنمية تفترض بعض الخصائص منها الدينامية والتغير والتصنيع والاستقلال والتأثير والقوة والوحدة الداخلية وبغض النظر عن صدق هذا التعبير إلا أنه يشير إلى حقيقة أساسية هي أن التنمية عملية معقدة وشاملة تضم فيما خصم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإيديولوجية..."[1]

مفهوم الريف:

عرفه **وايت سندرسون** على أنه: "صورة الرابطة القائمة بين الأشخاص ومؤسساتهم في منظمة محلية يعيشون فيها على الزراعة في قرية تمثل عادة محور نشاطاتهم الجهوية"[2]

مفهوم المجتمع الريفي:CommunityRural

هو مجموعة من الناس تقيم في منطقة محدودة والذين لديهم شعور بالانتماء لبعضهم البعض والذين من خلال علاقتهم بالمنطقة يشتركون ويقومون بأوجه نشاط لتحقيق اهتماماتهم.[3]

---

[1] – محمد علاء الدين عبد القادر، علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسة التنمية الريفية، منشأة المعارف، الإسكندرية،2003، ص ص 10، 11.

[2] – السيد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف بمصر، ط3، 1988، ص ص 13، 14.

[3] – محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار المعارف، الإسكندرية،1967، ص ص 7، 8.

مفهوم التنمية الريفية:

تعرف على أنها: "إستراتيجية متكاملة لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي، وبذلك فإنها تشمل بالإضافة إلى التنمية الزراعية تنمية مختلف نواحي المجتمع الريفي، وتساهم التنمية الريفية في تطوير الإنسان الريفي ليصبح أكثر قدرة وإقبالا وفهما للعمل، وتحقيق تنمية ريفية زراعية قادرة على البقاء والاستقرار والحياة بدون الإضرار بالبيئة والموارد الطبيعية من ماء وأرض وكائنات حية وبناء اجتماعي في المنطقة.[4]

وعليه سنحاول من خلال هذا المقال عرض القضايا العملية والمعرفية المتعلقة بمتغيرات عنوان

موضوع المقال، وذلك من خلال الخطوات التالية:

- **التنمية المفهوم والنظرية.**
- **ماهية المجتمع الريفي.**
- **الريف الجزائري.**
- **التنمية الريفية في الجزائر.**
- **نظرة مستقبلية نحو تنمية وتطوير الريف الجزائري.**
- **الخاتمة.**

1- التنمية المفهوم والنظريات:

1-1 المفهوم:

إن موضوع التنمية هو محور اهتمام العالم باختلافه المتقدم والنامي والتنمية الريفية لا تختلف كثيرًا عن المفهوم العام للتنمية فهي لا تتم إلاّ وفق الإستراتيجية التنموية للمجتمع بأكمله ولكنها تختلف فقط أن للمجتمع الريفي خصوصياته الاجتماعية والثقافية...إلخ.

ولقد تأثرت التنمية الريفية بالتنمية في الخارج لكن ظروف التهميش على مستوى الخدمات الريفية وظروف التبعية الاستعمارية والاستغلال حال دون تحقيق التنمية لأهدافها، لأن التنمية لابد أن تكون، مدروسة وقائمة على تخطيط وتستدعي تكاثف الجهود الحكومية والأهلية المتواجدة على مستوى المجتمع المحلي الريفي.

كما أن قيمة التنمية ظهرت نتيجة للظروف الواقعية التي قابلتها المجتمعات النامية بعد حصولها على استقلالها حيث أن أكثر من ثلاثة أرباع سكان هذه المجتمعات تقيم في

[4] – عبد المجيد بوقصاص ،النماذج الريفية الحضرية في العالم الثالث ، رسالة دكتوراه دولة في علم الاجتماع الحضري ،جامعة قسنطينة،ص ص 335،334.

الريف وتعاني هذه الغالبية من مشكلات عديدة مثل انخفاض المستوى الاقتصادي، انتشار الأمية والأمراض الوبائية...إلخ.

بالإضافة إلى اعتبارها قوة عمل في مجال الزراعة والإنتاج الزراعي، وبالتالي فحجر الزاوية في التنمية الوطنية هو التنمية الريفية، ولا تتحقق هذه إلا عن طريق برامج موجهة خصيصا للنهوض بالريف وتغير مواقفه الفكرية والنفسية.

وتمثل المجتمعات الريفية المصدر الأول والتقليدي للثروة وهي ليست فقط مصدر الحياة للمدينة والدولة ككل.

ولكنها المورد الذي تنقل منه المدينة احتياجاتها من الطاقات البشرية، ومع ذلك فهي تعيش حياة التخلف في أغلب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولهذا أحست الدولة أن المشكلات التي تعاني منها مكانها في الريف وموضوعها الإنسان الريفي وأن حجر الزاوية في التنمية القومية هو التنمية الريفية وأن غاية التنمية في الريف هو تحويله إلى مراكز إنتاجية حديثة وتطوير الإنسان الريفي وتغير مواقفه الفكرية وتحقيق التفاعل بين الريف والمدينة.

2-1 نظريات التنمية:

مازال موضوع التنمية يثير الجدل والنقاش في مختلف الدوائر العلمية، نظرًا لاستخدامه في السياقات العلمية المتباينة واختلاف المنطلقات الفكرية الايدولوجية وحداثة استخدامه في التراث السوسيولوجي.

ولهذا فإنه من الصعب حسم موضوع التنمية حسما نظريا لأنها تنطوي على مشكلات بالغة التعقيد، ولذلك يبدو أن البحث الأمبريقي كفيل باختيار مدى كفاءة النظريات السوسيولوجية التي تطورت في مجتمعات غربية في دارسة واقع البلدان النامية.

وفي إطار هذه المراجعة النظرية في علم الاجتماع تعددت المحاولات التي بذلت في تصنيف النظريات حيث أن كل اتجاه يحدد مسار التنمية من زاوية معينة ولذلك سنتناول من خلال هذا الطرح أن نعرض ونحلل أهم هذه الاتجاهات والتي تخدم موضوع التنمية والمرتبط أساسا بالتنمية الريفية التي هي جوهر بحثنا ولذلك نقسم الموقف النظري إلى:[5]

1-2-1 نظرية التحديث:

إن مفهوم التحديث يشير إلى ذلك التحول الشامل للمجتمع التقليدي والانتقال إلى أنماط التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي الذي يميز الاقتصاديات المتطورة ولقد استند هذا

[5] – إسماعيل قيرة، في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص02.

التطور إلى فكرة مفادها أنه يمكن وصف المظاهر العامة لكل المجتمعات التقليدية والمتقدمة، الأمر الذي جعل أنصاره ينظرون إلى التنمية على أنها انتقال من نمط إلى آخر.

ولعل أبرز الاتجاهات المشكلة لنظرية التحديث هي:

1-2-1-1 – الاتجاه الكلاسيكي:

لقد حاول كل من دوركهايم وماكس فيبر صياغة نظرية بديلة للماركسية لدراسة نشأة النظام الرأسمالي حيث حاول دوركهايم تقسيم المجتمع إلى قسمين (تقليدي وحديث) وذلك في رسالة الدكتوراه بعنوان "**تقسيم العمل الاجتماعي**" والذي نشر في 1893م حيث وضح أنه في المجتمع القروي التقليدي يقوم الناس بأعمال الزراعة تعتمد على عدد من الأسر الفلاحية التي تسكن القرى، ويقوم الضبط الاجتماعي (التضامن الآلي) في هذه الظروف على أسلوب مشترك وسماها "بالتضامن الآلي" فهي آلي أما النوع الثاني من المجتمع والذي يبني على إشباع حاجات معينة دينية واقتصادية فهو المجتمع الأكثر تعقيدا وتكاملا ويطلق عليه اسم "التضامن العضوي".[6]

أما ماكس فيبر فعرض إطاره النظري في مؤلفه الشهير "الأخلاق البروستانية وروح الرأسمالية" والذي ضمنته شواهد كمية وكيفية ولقد اهتم بتوضيح العلاقة بين الدين والاقتصاد من منظور تاريخي بنائي.

1-2-1-2- اتجاه الأنماط المثالية للمؤشرات:

يقوم هذا الاتجاه على استخلاص العلماء الاجتماعيين الغربيين السمات الأساسية لمجتمعاتهم المتقدمة ومقابلتها بنقيضها المتخلف ويمثل هذا الاتجاه كل من بارمونز- هوسيلنز- جالتونج- ليفي.

ويقوم هذا الاتجاه على الأسس التالية:[7]

- ❖ تحديد السمات والخصائص الأساسية للمجتمعات الغربية باعتبارها نماذج مثالية.
- ❖ تحديد السمات والخصائص الأساسية المقابلة لها في مجتمعات البلدان النامية.
- ❖ تصنيف هذه الخصائص وترتيبها تبعا لنموذجين يحتوي كل منها على عدد من المؤشرات الكمية والكيفية (نموذج للتقدم وآخر للتخلف).
- ❖ صيغة نموذج يعبر عن تحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

---

[6] – أندرو بشير: مدخل إلى علم الاجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1995، ص ص 108، 109.

[7] – إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص 08.

1-2-1-3- الاتجاه التطوري المحدث:

ويضم هذا الاتجاه إسهامات متنوعة تقوم أساسا على إعادة إحياء النظرية التطورية الكلاسيكية والإفادة منها في دراسة الدول النامية والمثال الكلاسيكي الذي يعبر عن هذا الاتجاه هي محاولة "بارسونز" تحديد العملية التطورية ومكوناتها ومحاولة "والت روستو" عن مراحل النمو.

والجدير بالإشارة أن "روستو" في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي البيان اللاشيوعي" حاول إعطاء صورة عن تطور المجتمعات البشرية التي يمكن أن ينسب لها أي مجتمع من حيث مستوى تطوره الاقتصادي والاجتماعي.

1-2-1-4- الاتجاه السلوكي:

ولقد كانت إسهامات أصحاب هذا الاتجاه في التنمية بإهتمامهم بتوضيح قضية أساسية هي أن عملية التنمية ترتبط بتغير توجهات أفراد المجتمع سواء من ناحية القيم والسلوك أوالحوافز ويعتبر" ماكليلاند" من أهم منظري هذا الاتجاه فلقد أشار إلى الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هي من أهم دعائم التنمية وتستند إلى:

- ❖ تطوير دافعية الإنجاز.
- ❖ تحديد القيم والدوافع في رفع معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ❖ الاهتمام بشؤون الآخرين.
- ❖ حشد مصادر الانجاز العالية السائدة في المجتمعات المتقدمة وبناءا على ما تقدم يبدو جليا أن مهما تباينت اتجاهات التحديث واختلفت أطرها التصورية إلا أنها تنطلق من النظرة الثنائية والفهم التواصلي والتشخيص التدريجي للتنمية التي تدور حول الحركة الاجتماعية من البسيط إلى المعقد.[8]

1-2-2- النظرية الماركسية:

تنظر الماركسية المحدثة إلى التنمية على أنها تحسين في الحياة الاجتماعية للمجتمع، واهتمت بالتناقض القائم بين الإمبريالية وشعوب العالم الثالث، ودعت إلى ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة مكتملة، هذا فضلا عن الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي.

ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه: بول باران-شارل بتلهايم-فرانك وغيرهم، فالأول يعتقد أن التنمية ثورية وليست تطورية وأن التخطيط الشامل هو طريق إلى التنمية الاقتصادية السريعة.

[8] – إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص ص 17، 18.

وتميز الماركسية المحدثة في شكلها المحدث إلى تناول التنمية تمتاز بالتعددية وأهمها (الامبريالية-نمط الإنتاج-التبعية).[9]

2- ماهية المجتمع الريفي:

لقد تعددت التعريفات التي تناولت المجتمع الريفي بحيث يرى المتأمل لها تعدد وجهات النظر في هذه التعريفات فالبعض ينظر إليها من خلال تعداد السكان، أو العمل الزراعي، أو التقسيم الإداري أو علاقات السكان ومن هذه التعريفات نجد أن: المجتمع الريفي CommunityRuralهو مجموعة من الناس تقيم في منطقة محدودة والذين لديهم شعور بالانتماء لبعضهم البعض والذين من خلال علاقتهم بالمنطقة يشتركون ويقومون بأوجه نشاط لتحقيق اهتماماتهم.[10]

2-1 أهمية المجتمع الريفي:

قد تكمن أهمية دراسة المجتمع الريفي في عدد السكان الذي يمثله في كل أنحاء العالم بما في ذلك المجتمعات المصنعة ولهذا فإن المجتمع الريفي ذو اعتبار كبير في كل السياسات الحيوية والتنموية التي تنتهجها المجتمعات في تطوير نفسها في الحاضر والمستقبل، وخاصة مجتمعات العالم الثالث التي يلعب فيها الريف دورًا متميزًا من حيث المشاركة الاقتصادية في الناتج الوطني.

2-2 خصائص المجتمع الريفي:

إن وجود عناصر مشتركة بين الثقافات الحضرية والثقافة الريفية للمجتمع الواحد صعب من تحديد ما هو ريفي خاصة ما تعلق بالدين – القيم – اللغة – التاريخ - النظم الاجتماعية، ولتذليل هذه الصعوبة يجدر بنا التعرف على الخصائص والسمات التي تميز المجتمع الريفي عن الحضري.

ولقد كانت المجتمعات البدائية الأولى مجتمعات ريفية وكانت معظم أعمالها تتعلق بالزراعة وقطع الأشجار والصناعات الزراعية...[11]

ولذا فإنه من أهم خصائص المجتمعات الريفية هي:

2-2-1 البيئة الطبيعية:

إن المجتمع الريفي معرض وبشكل مباشر لعوامل طبيعية، فطبيعة عمله تحتم عليه ذلك وهو يصعب عليه التحكم فيها بل هي التي تتحكم فيه، ومن الضروري أن يتم العمل

---

[9] – إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص 20.

[10] – محمد عاطف غيث، مرجع سابق، صص 07،08.

[11] – سامية محمد جابر وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 30.

الزراعي أو الرعي أو الصيد في الخلاء ويتطلب ذلك مساحات كبيرة من الأرض ويترتب على ذلك أن الفلاحين قريبين من الأرض الزراعية ومن الحيوانات فتتأثر حياتهم بالظروف الجغرافية.

2-2-2 المهنة:

تعتبر الزراعة المهنة الغالبة في المجتمعات الريفية فهي مهنة متكاملة تتطلب معلومات وخبرات ومهارات واسعة إذا ما قورنت بأية مهنة أخرى. كما أنها مهنة عائلية يشترك فيها جميع أفراد العائلة وغالبا ما يقوم الفلاح بجميع أعمال الإنتاج النباتي والحيواني.

3-2-2 السكان:

في الريف تقل الكثافة السكانية والتي يعبر عنها بالعلاقة بين عدد السكان في الكيلومتر المربع الواحد. ولذلك فالعلاقة سلبية بين كثافة السكان والحياة الريفية وعلى هذا الأساس فإن سكان الريف يتعاملون شخصيا فيما بينهم أي وجها لوجه.

كما أنه في المناطق الريفية تكون نسبة الولادات مرتفعة جدًا. نفس الشيء بالنسبة للوفيات والتي تكون بدورها مرتفعة وهذا لتوفير مجموعة من العوامل المؤدية إلى ذلك.

4-2-2 الضبط الاجتماعي:

إن الضبط الاجتماعي السائد في المجتمعات الريفية هو من النوع الداخلي ويقوي التدين الشديد في هذه المجتمعات ثم يأتي الضبط الغير الرسمي نظرًا لكون المجتمعات الريفية جماعات أولية تنتشر بينهم العلاقات الوجه للوجه [12]

5-2-2 العادات والتقاليد:

تعتبر العادات والتقاليد في المجتمعات الريفية من الأمور المقدسة والتي يضعها الفلاح في مركز هام في حياته ولهذه العادات والتقاليد حكم القوانين في المجتمعات الحضرية.

6-2-2 مستوى المعيشة:

يعد مستوى المعيشة في المدن أعلى منه في الريف على وجه العموم حيث أن مستوى الأجور في العمل غير الزراعي أعلى من مستواه في العمل الزراعي. فضلا عن أي مكسب.[13]

7-2-2 الزواج المبكر:

يعتبر الزواج المبكر في الريف قيمة مستحبة لدى الريفيين. وذلك لارتباطه بالعادات والتقاليد الموروثة لديهم كما يحظى بمكانة اجتماعية. بجانب اعتباره مصدرًا اقتصاديا لزيادة

---

[12] – محمود الأشرم. محاضرات في المجتمع الريفي. منشورات جامعية حلب. 1975- 1976. ص 43.

[13] – محمد السيد الإمام. مقدمة في علم الاجتماع الريفي. جامعة المنصورة. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ط2009. المنصورة. ص ص 43. 44.

الدخل حيث يعتبر الإنجاب وزيادة الأبناء من – الذكور- قوة للعمل في الأرض وزيادة دخل الأسرة من جانب والتفاخر والتباهي والعزة عند أهل الريف من الجانب آخر [14]

3- الريف الجزائري:

بالرغم من تحول الكثافة السكانية من الأرياف إلى المدن في الجزائر فما يزال الريف الجزائري يمثل نصف السكان الإجمالي وينمو نموًا سريعا. غير أن الوضع أصبح مختلفا منذ بداية القرن الحالي حيث انخفضت نسبة سكان الريف إلى ما يقارب 30٪ مقارنة بنسبة سكان الحضر التي بلغت ما يقارب70٪ وهذا يعني أن نمو الكثافة السكانية للمدن يعتمد على الهجرة الريفية المستمرة نحو المدن ولاسيما منذ أن أصبحت الأرياف لا تتوفر فيها الشروط الأمنية للاستقرار فيها بسبب انتشار الأعمال الإرهابية في التسعينيات من القرن الماضي على وجه الخصوص. لكن الريف يبقى متميزا بقلة التعلم والجهود والسكون. النظام القيم وتحول نسق المراجع الاجتماعية. ذلك أن أبناء المجتمع الريفي لم يتخلوا عن أساليبهم الريفية في العلاقات على الرغم من تحولهم إلى حياة المدينة واشتغالهم بالوظائف الحكومية وانفتاحهم عن العالم الخارجي.

ورغم ذلك لم يحظ الريف الجزائري من تطور و تنمية قياسا بما حظيت بت المدينة ولا يخفى علينا أن الجذور الاجتماعية لما نحن فيه من مشكلات وصعوبات تغور في ثنايا تراثنا الذي هو "بدوي وريفي" فضلا عن الدور الحيوي للريف الذي يلعبه في دعم الأمن الغذائي ولولاه لأصبحت التبعية للدول الأجنبية تبعية كلية مطلقة ناهيك عن بقاء الريف معقلا يحمي التقاليد والقيم الثقافية [15] من الزوال. والمناخ الثقافي والاجتماعي الذي يعتبر مقياسا لا يستغنى عنه الباحثون في قياس حجم التحولات بين أصل الظواهر التي يدرسونها وأشكالها الجديدة .

وإذا كان الريف الجزائري يمثل غالبية المجتمع الجزائري. فإن موجات الهجرة الداخلية قد اشتدت نحو المدن في السنوات الأخيرة ولاسيما على إثر العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر في التسعينيات وبداية القرن الحالي حيث تجاوز مجموع سكان المناطق الحضرية نسبة 70٪ من مجموع السكان في بداية القرن الحالي. وذلك بسبب النزوح الريفي نحو المدن بسبب الأعمال الإرهابية وانتشار المجموعات الإرهابية في الأرياف على وجه الخصوص. وهذا التطور السريع في

[14] – الجمعية العامة لتنظيم الأسرة. الشباب وتنظيم الأسرة. القاهرة 1980.

[15] – محمد السويدي. مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري. تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر. ديوان المطبوعات الجامعية المركزية. بن عكنون الجزائر ص ص 67. 68.

نسبة التحضر قد يفسر أيضا بالنمو السريع للسكان، وذلك إلى جانب النزوح الريفي نحو المدن.[16]

وتمثل مشكلات المجتمع الريفي في:

3-1- المشكلات الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

3-1-1 قلة الدخل نتيجة البطالة الموسمية واعتماد دخل الفلاح على دخل وحيد هو الزراعة وكثرة الإنجاب.

3-1-2 ندرة رأس المال: رأس مال الفلاح يتمثل في الأرض والأدوات.

3-1-3 ضعف الإنتاج وذلك نتيجة الطرق التقليدية في الزراعة وفي تربية الحيوانات والدواجن والماشية وكذا تغذيتها.

3-1-4 الاعتماد على محاصيل معينة: عدم تنويع المحاصيل واعتمادها على المحاصيل التصديرية يجعل الفلاح تحت وطأة المنافسة والمضاربة في الأسواق.

3-1-5 فرص العمل محدودة: وذلك نتيجة عدم تناسب زيادة السكان وزيادة موارد الإنتاج وإتاحة فرص العمل والتدريب على بعض المهن التي يعتمد عليها الريف من المدينة.

3-1-6 عدم الاهتمام بالصناعات الريفية المنزلية وذلك بالإبقاء على الصناعات اليدوية.

3-2-المشكلات الاجتماعية:

إن انتشار العلاقات والتقاليد السلبية في المجتمع الريفي والتي تعد جزء لا يتجزأ من ثقافته تعد عائقا للإصلاح والتنمية الريفية، كذلك تسلط الأسرة، وشدة الرقابة الاجتماعية التي تكون أفرادا سلبيين، ومرضى نفسيا واجتماعيا الذين يعدون عنصر تجديد مع ملاحظة نقص وسائل الترويح و الترفيه.

3-3-المشكلات الثقافية:

يعد الجهل والأمية حاجز أمام تثقيف الريفيين وعدم تكون صورة واضحة عن مشاكل المجتمع لديهم وكذلك عن مختلف المؤسسات المتواجدة في الريف وماهي وظائفها وخدماتها.

فالريف الجزائري يقوم على النظام العشائري (القبلي) وكان للعامل الطبيعي أهمية في تحديد موقع المدينة، ومدى تأثيرها في المناطق الريفية المجاورة، كما كانت مرتبطة في تطورها ونموها بتطور النظام السياسي أو تدهوره، خصوصا المدن المطلة على البحر، ولقد بدأت مع الاستعمار مرحلة جديدة من الحياة الحضرية، تمثلت في المدن الاستعمارية حيث رافقت حملة الاستعمار للجزائر ظاهرة تضخيم المدن واتساعها.

[16] – عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص294.

3-4- مشكلة الإسكان الريفي:

نتيجة زيادة السكان التي لا تتناسب طرديا مع نمو حجم القرية مع عدم وجود تخديد على مستوى الطرق القديمة لهذا انتشرت السكنات العشوائية وغير مخططة.

4- التنمية الريفية في الجزائر:

إن التطور الاقتصادي هو أحد المعايير الأساسية التي تقيس بتا تطور المجتمعات ومنه فإن أهميته تبقى ثابتة وفاعلة في مختلف الأنظمة ووراء هذا التطور الاقتصادي تبقى التنمية الريفية كخلية أساسية وإذ ما اعتبرنا الريف أحد الأنساق الاجتماعية المتواجدة في المجتمع، فمن غير الممكن دراسته بمعزل عن هذا المجتمع، بل يجب أن ينشط متأثرا ومحاولا التكيف مع مختلف الظروف في المجتمع سواء السياسية أو الاقتصادية أو حتى الاجتماعية ولذا فإن رسم أي إستراتيجية تنموية جديدة سوف يكون لها انعكاس وتأثير على المستوى الاجتماعي.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي عرفت العديد من التحولات خلال فترة الستينات أو بعد الاستقلال إذ حاولت تكييف المجتمع (اقتصاديا واجتماعيا) مع هذه التغيرات شاملة جميع القطاعات (الصناعة-التجارة-الفلاحة).

ولهذا حاولت الجزائر النهوض بالريف وذلك بتبني العديد من السياسات التنموية المتعاقبة والمواثيق الرسمية والمجلات الإعلامية الوطنية والتي ما فتئت تحث الأفراد والجماعات على العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الجزائري، فهو أكثر مناطق البلاد حرمانا من شتى المجالات الشيء الذي أدى إلى تعاقب جملة السياسات منها التسيير الذاتي والتي تزامنت (1962-1970) حيث اختلفت تجربة التسيير الذاتي في الريف الجزائري عن بقية التجارب الاقتصادية والاجتماعية العالمية حيث أنها طبقت تلقائيا من طرف العمال والفلاحين بعد مغادرة الآلاف من المعمرين الفرنسين لمزارعهم ومصانعهم هادفين من وراء ذلك تغيير البناء الاجتماعي والاقتصادي للجزائر.

1-4 سياسة الثورة الزراعية 1971-1980:

في إطار تطبيق الثورة الزراعية تم وضع بنية قانونية جديدة وقد تمثلت هذه البنية في تعاونيات "الثورة الزراعية" [17] والتي بدأت وكأنها أكثر فعالية من البنية القديمة "التسيير الذاتي" ولقد تميزت هذه المرحلة بنمو مؤشر الإنتاج الفلاحي بـ**0,88**٪واتخذت عدة إجراءات، ومنها

[17] – عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، مركز الأبحاث الاقتصاد التطبيقي، الجزائر ص 32.

خصوصا الثورة الزراعية في 1971م والتي استهدفت تحويل العالم الفلاحي والريفي وإدماجه في المسار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.[18]

4-2 سياسة القرى الاشتراكية:

في عملية بناء قرى الثورة الزراعية، التي تقرر خلال الرباعي الثاني إنجاز 1000 قرية نموذجية وقد كانت الأعمال سائرة في بناء هذه القرى خلال 1973م.[19]

4-3 سياسة التخطيط المركزي:

إن واقع الفلاحة في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة كان متدهورًا والأوضاع مزرية مما اقتضى اتخاذ إجراءات فورية وعملية وقانونية وذلك على ضوء توجيهات برنامج[20] طرابلس في شهر جوان 1962م والذي ركز على ما يلي:

4-3-1 التخطيط للموارد الجزائرية.

4-3-2 التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

4-3-3 التصنيع الشامل والاهتمام بالصناعة خاصة التقليدية منها.

4-3-4 بناء المجتمع الاشتراكي.

4-3-5إحداث تنمية متوازية بين الفروع الاقتصادية وكل مناطق البلد.

4-4 إحداث القطاع الفلاحي الاشتراكي:DAS(1980-1987)

إن أهم الأسباب التي أدت إلى إعادة هيكلة القطاع الفلاحي في الجزائر سنة 1981م تتمثل في الوضعية السيئة للقطاع الفلاحي جراء البيروقراطية في التسيير، والضعف في الإنتاج، وقطع الأراضي المزروعة وكبر مساحات المزارع والموقع غير المناسب لبعضها، وعدم التحكم في التسيير والتقنيات الحديثة للإنتاج.

4-5 سياسات التنمية الريفية في الجزائر ما بعد 2000م:

استجابة للتحديات، وضعت الحكومة الجزائرية مجموعة من السياسات والخطط للتنمية والمناطق الريفية من أهمها:

4-5-1 وضع خطة وطنية لتنمية الزارعة PIVDA:

وضعت الحكومة الجزائرية عام 2000م خطة وطنية لتنمية الزراعة تستهدف تشجيع الأمن الغذائي، و تحديد واستغلال الموارد التي لها أثر محتمل على عملية التنمية وحماية البيئة وفي نفس السياق وقعت الحكومة مشروع العمالة في المناطق الريفية ويتضمن هذا

---

[18] – محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي في الجزائر(تحديده ونظام دمجه في الثورة الصناعية)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 314.

[19] – رقعة القوشة، التنمية الزراعية، قراءة في مفهوم متطور(القاهرة، المكتبة الأكاديمية 1997) ص 70.

[20] – www.ALGIE-DZ.com P85 2006

المشروع استجابة على المدى القصير والطويل لوضع البطالة في المجتمعات الريفية وذلك عن طريق خلق فرص عمل.

4-5-2 وضع إستراتجية للتنمية الريفية المستدامة:

في عام 2003م وافق البنك الدولي على قرض بمبلغ 95 مليون دولار أمريكي لحكومة الجزائر، و يسعى هذا المشروع لرفع مستويات المعيشة في المناطق الريفية الجزائرية.

أما المشروع الثاني فيسعى إلى رفع مستوى المعيشة للعمالة في المناطق الريفية ولذوي الدخل المنخفض.

4-5-3 وضع سياسة لتجديد الريف (PSRR):

جنة الإصلاح والتنمية الوطنية التي اعتمدتها الجزائر في يوليو 2006م تستهدف الأسر الريفية الذين يعيشون في المناطق الريفية، مع إيلاء اهتمام خاص لسكان المناطق النائية أو المنعزلة، ويتمحور هذا المشروع حول أربعة برامج رئيسية تتمثل فيما يلي [21]

البرنامج الأول: يقوم على أساس تحسين الظروف المعيشة لسكان الريف.

البرنامج الثاني: بعنوان تنويع الأنشطة الاقتصادية هو لتعزيز تنمية بديلة لسكان المناطق الريفية.

البرنامج الثالث: يتناول حماية وتعزيز الموارد الطبيعة في المناطق الريفية والتراث الملموس وغير ملموس.

البرنامج الرابع: يهدف إلى تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية

4-6 معوقات التنمية الريفية:

لا شك أن إحداث التنمية الريفية ليس بالأمر الهين أو السهل حيث تكتنفه الكثير من الصعاب والمشاكل التي يرجع بعضها إلى القوى الاقتصادية بينما يرجع البعض الآخر إلى القوى السياسية والثقافية، وكل هذا يتفاعل داخل المجتمع الريفي ليكون مجموعة من العلاقات والنظم والأنساق التي توصف بأنها خصائص لهذه المجتمعات ومعوقات للتنمية بتا في آن واحد.

4-6-1 زيادة عدد السكان عن القدرة الإنتاجية.

4-6-2 انخفاض نصيب الفرد في الريف من السلع والخدمات.

4-6-3 الفقر: يعتبر الفقر واحد من أهم معوقات التنمية الاقتصادية للمجتمعات المتخلفة، إذ يعتبر أن السبب الرئيسي لانخفاض في الدخل في الدول النامية هو فقرها ويعاني الريفيون بل

[21] – إبراهيم سعد الدين محرم، خدمة المجتمع الريفي، (مصر، جامعة عين شمس 1998)، ص: 114

ونسبة كبيرة منهم من الفقر وهذا راجع إلى البناء الطبقي في الريف، إذ تتأثر مجموعة قليلة جدًا من الريفيين بالجزء الكبير من الثروة والأموال والأرض نتيجة سيطرتها على وسائل الإنتاج.

4-6-4 الافتقار للمشاريع التنموية.

4-6-5 نقص الاستقرار السياسي.

4-6-6 تضارب علاقات الأحزاب والسياسات الداخلية.

4-6-7 ضعف المشاركة الشعبية في البرامج التنموية.

4-6-8 القيم والاتجاهات التقليدية.

4-6-9 الأمية وضعف المستوى التعليمي.

4-6-10 الهجرة.

5- نظرة مستقبلية نحو تنمية الريف وتطويره:

يتفق أغلب العاملين في مجال التنمية الريفية على وجوب مراعاة القواعد الأساسية التالية:

5-1 وجوب إتباع المنهج العلمي.

5-2 وجوب العمل في إطار خطة عامة متكاملة لتنمية الريف والحضر.

5-3 وجوب تكامل الخطة وتوازن محتوياتها.

5-4 وجوب إشراك المواطنين في برامج التنمية الريفية.

5-5 وجوب الاهتمام بأنشطة الصناعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية.

5-6 وجوب إشراك المتخصصين في مختلف المشروعات.

5-7 ضرورة التنسيق بين المجهودات المبذولة.

5-9 وجوب توسيع مسؤوليات مجالس القرى.

5-9 ضرورة إيجاد اهتمام شعبي بإستراتيجية العمل في الريف.

الخاتمة:

في الختام هذا واقع الحال بسلبياته وإيجابياته، فهل سنبقى مكتوفي الأيدي، أم نستشرف المستقبل ونبعث الأمل في أنفسنا أولا ونقول ما هي الآفاق، ومن حسن الحظ أن الحديث اليوم وفي هذه المرحلة بالضبط عن آفاق منطقة الريف قد تزامن مع المخطط الخماسي والداعي بشكل قوي إلى الاهتمام بالعنصر البشري وتأهيله وتنميته والأخذ بيده.

والحديث عن الآفاق وتصورات تنمية المناطق الريفية أضحت مطلبا أساسيا وضروريا ومن ثمة لابد من الاهتمام بمشاكل المناطق الريفية وذلك من خلال:

1- النزول إلى واقع الناس بهذه المناطق من أجل ملامسة أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. بمعنى ضرورة الإنصات إلى هؤلاء إلى آرائهم ومواقفهم ونظرتهم للأشياء. إلى أنينهم وآهاتهم إذا كنا بالفعل نريد أن نتحدث عن تنمية ريفية حقيقية.

2- نشر الثقافة على المستوى المحلي لتقوية وتأهيل قدرات الموارد البشرية من رجال ونساء وتوفير وفرص العمل المتاحة في المناطق الريفية.

3- بناء مساكن من خلال التنمية العقارية في المناطق الريفية وما تقدمه الدولة من حصص السكن الريفي.

4- تحفيز التنمية في الأرياف من خلال تفعيل دور البنوك ومؤسسات التمويل مع المشروع الاقتصادي السياحي والتنمية الريفية وزيادة حجم التمويل وتدعيم المستثمرين ولا تبقى بعيدة عن الحراك التنموي لهذه المناطق.